أثر الإطار التشريعي في تطور الصيرفة الإسلامية بماليزيا

إعداد

نعيم حنك

طالب دكتوراة، قسم الشريعة والمناجمنت

أكاديمية الدراسات الإسلامية، جامعة مالايا، ماليزيا

الدكتور: أحمد سفيان بن الشيخ عبد الله

الأستاذ المشارك بقسم الشريعة والمناجمنت– أكاديمية الدراسات الإسلامية

جامعة مالايا، ماليزيا

ملخص البحث:

يعتبر الإطار التشريعي أحد أهم عوامل تطور الصناعة المالية الإسلامية وتحررها من قيود قوانين المالية التقليدية، وسنسعى في هذا البحث إلى مناقشة مشكلة التشريع التي تواجهها الصيرفة الإسلامية كعتبة تقف في طريق ازدهارها، ومشكلة العائق القانوني التي تعانيه البنوك الإسلامية في ممارسة نشاطاتها المصرفية. وذلك لما تحويه القوانين التي تحكم الصيرفة التقليدية من مواد مخالفة لأحكام الشريعة الإسلامية؛ فتعيق نشاط المصارف الإسلامية، وتقلل من مصداقيتها أمام الزبائن الحريصين على استثمار أموالهم بالطرق المشروعة. ونأخذ ماليزيا كنموذج ناجح في صناعة المالية الإسلامية، ونخص بالدراسة الجانب التشريعي للصيرفة الإسلامية في ماليزيا كأحد أهم الأسباب الرئيسية التي ساهمت في تطور نشاطها.

ونهدف من ذلك إلى التعريف بالإطار التشريعي للصيرفة الإسلامية في ماليزيا، وتاريخ إنشائه، ومحتويات مواده القانونية في توافقها مع أحكام الشريعة الإسلامية، وكذلك إبراز دور الإطار التشريعي في تطور النظام المصرفي الإسلامي، كما نهدف إلى إبراز أهمية استقلال الجانب التشريعي للصيرفة الإسلامية عن قوانين المالية التقليدية.

وتبرز أهمية هذا البحث في أنه تناول قانون الصيرفة الإسلامية في ماليزيا بالتحليل، كما أبرَزَ دور الإطار التشريعي كعامل مهم من عوامل نجاح الصناعة المالية الإسلامية إلى جانب الأطر التنظيمية الأخرى.

ونعتمد في هذا البحث على **المنهج الاستقرائي، والمنهج التحليلي الوصفي**، وذلك لجمع البيانات حول واقع الصيرفة الإسلامية في ماليزيا وحجم أرقامه، وكذا القوانين التي تحكمها، وتحليل المادة العلمية المجمعة وإبراز مميزاتها.

الكلمات الدلالية:

الصيرفة الإسلامية، الإطار التشريعي، ماليزيا.

مقدمة:

تعتبر ماليزيا أحد أهم الدول الإسلامية في الشرق الأسيوي؛ لما لها من وزن اقتصادي وسياسي معتبر. وعلى الرغم من تعدد الأعراق في التكوين الديموغرافي للبلد، إلا أن المسلمين هم الغالبية من السكان الذي يمثلهم العِرق المالايو، وهو العرق الحاكم، حتى انتخابات مايو ٢٠١٨م التي ضمت الحكومة المشكلة من بعض الوزراء من العِرق الصيني والهندي، منهم وزير المالية. ولقد اعتنت الحكومة الماليزية عناية فائقة بالصناعة المالية الإسلامية، وذلك من خلال دعم الحكومة للبنك المركزي في ابتكار وتطوير البحث ودعمه في هذا المجال؛ كإنشاء مراكز التدريب، ودعم الكفاءات، والبحث في الصيرفة الإسلامية. وأهم من ذلك السعي إلى تطوير النظام التشريعي الذي يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، وكذا تطوير هذه التشريعات مع مرور الزمن، والتي ساهمت في فتح المجال واسعًا أمام البنوك الإسلامية المحلية والعالمية للاستثمار داخل البلاد.

ويعتبر الإطار التشريعي أحد أهم عوامل تطور الصناعة المالية الإسلامية، وتحررها من قيود قوانين المالية التقليدية، ذلك لما في القوانين التي تحكم الصناعة المالية التقليدية من مواد تخالف أحكام الشريعة الإسلامية التي يجب أن تقوم عليها الصناعة المالية الإسلامية، والتي تقوم على الرِّبا والغَرَر والغُبن. ولما كان الإطار التشريعي بتلك الأهمية التي تعتبر أساس قيام البنوك الإسلامية بنشاطاتها في إطار قانوني لا يخالف قوانين الدولة التي تنشط داخلها، وفي نفس الوقت لا يخالف الأحكام الشريعة الإسلامية في باب المعاملات الإسلامية– كان غياب تقنين خاص بالبنوك التي تتعامل بالأحكام الشرعية الإسلامية، خاصة على مستوى البنك المركزي، يُعَرِّض المصارف الإسلامية لمخاطر الوقوع في المحرم الشرعي التي تتعامل بها البنوك التقليدية في السوق النقدية الوطنية التي يؤطرها البنك المركزي.

ولقد حرصت الحكومة الماليزية على إنشاء تلك التشريعات، وإنشاء قانون مصرفي خاص بالبنوك الإسلامية، والذي أتاح لها تنظيم عملها بما يتفق مع متطلبات الاقتصاد الوطني، وذلك من خلال تعاون بين عدة جهات معنية بهذا الأمر لإنجاحه؛ إضافة إلى ذلك السعي

إلى إنشاء موارد بشرية وإدارية ملتزمة بالشريعة الإسلامية، ومتفهمة لرسالة الصيرفة الإسلامية. ومن خلال محتويات هذا البحث سنتطرق- أولًا- إلى نظرة عامة حول واقع المالية الإسلامية في ماليزيا، ثم التعريف بالإطار التشريعي الذي يحكم الصيرفة الإسلامية في ماليزيا، ثم أثر تلك التشريعات على تطور الصيرفة الإسلامية في ماليزيا. وجعلنا مادة هذا البحث في ثلاثة مباحث وخاتمة كما يلي:

المقدمة: وفيها توطئة وتقديم.

المبحث الأول: واقع الصيرفة الإسلامية في ماليزيا.

المبحث الثاني: الإطار التشريعي للصيرفة الإسلامية في ماليزيا.

المبحث الثالث: أثر الإطار التشريعي على نشاط الصيرفة الإسلامية.

الخاتمة: وفيها نتائج البحث والتوصيات.

إشكالية البحث:

إن انعدام تشريع خاص بالصيرفة الإسلامية يعتبر عقبة تقف في طريق ازدهار ونمو المجال المصرفي الإسلامي، ولقد طرح مشكل العائق القانوني التي تعانيه البنوك الإسلامية في ممارسة نشاطاتها المصرفية في عدة مجالات بحثية؛ لأن الصناعة المالية الإسلامية لا تزال حديثة النشأة. وتكمن مشكلة البحث في أن للإطار التشريعي دورًا مهمًّا في تطور الصيرفة الإسلامية وازدهارها، فسنحاول استكشاف ذلك الدور، وكيف ساهم وجود تلك التشريعات في تطور نشاط الصيرفة الإسلامية بماليزيا.

أسئلة البحث:

قد جاء هذا البحث للإجابة على الأسئلة التالية:

١- ما أثر غياب تشريع قانوني خاص بالصيرفة الإسلامية على نموها وازدهار نشاطها؟

٢- ما دور الإطار التشريعي على تطور الصيرفة الإسلامية في ماليزيا؟

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى إبراز دور الإطار التشريعي وأهمية وجوده في تطور النظام المصرفي

الإسلامي واستقلاله عن قوانين المالية التقليدية، كما يهدف إلى التعريف بالإطار التشريعي للصيرفة الإسلامية في ماليزيا ودوره في تطورها.

أهمية البحث:

تبرز أهمية هذا البحث في أنه تناول قانون الصيرفة الإسلامية في ماليزيا بالتحليل، كما أنه أَبْرَزَ دور الإطار التشريعي كعامل مهم من عوامل نجاح الصناعة المالية الإسلامية، وخاصة في ماليزيا.

المصطلحات والمفاهيم

الإطار التشريعي: التشريع: مشتق لغة مِن مادة (شَ رَ عَ)، جاء في "القاموس المحيط": (شرع الأمر: جعله مسنونًا، والتشريع: سَنُّ القوانين. والشرع: الطَّريق)[1]، شَرَعَ الوارِدُ يَشْرَعُ: تناول الماءَ بفِيه. وشَرَعَتِ الدوابُّ في الماء، أَي: دخلت. والتَّشْريعُ: إيرادُ الإِبِلِ شَريعَةً لا يُحْتاجُ مَعَها إلى نَزْعٍ بالعَلَقِ، ولا سَقْيٍ في الحَوْضِ[2]؛ فيدور معنى التشريع في سن القوانين التي تحكم مجالًا ما وتُنظمه. أمَّا الإطار فهو المجال والحيز. فيمكننا أن نُعَرِّف التشريع بأنه (القواعد القانونية المكتوبة والصادرة عن السلطات المختصة، وهي السلطة التشريعية[3]، وهو الذي نعنيه في بحثنا هذا، وهي القوانين التي تحكم الصيرفة الإسلامية وتُسَيِّرها.

(١) الفيروز آبادي، مُحَمَّد بن يعقوب، مجد الدين، **القاموس المحيط** ، (بيروت، مؤسسة الرسالة، ط٨، ٢٠٠٥م) ج١، ص٥٨٤.

(٢) ابن منظور، مُحَمَّد بن مكرم الإفريقي، **لسان العرب**، (بيروت، دار صادر، د. ط، ٢٠٠٤م) ج٦، ص٣٠٣.

(٣) مُحَمَّد محمود، عبد الله، **المدخل إلى العلوم القانونية**، (دمشق، جامعة دمشق، د. ط، ١٩٨٦م) ، ص١٤.

النظام المصرفي: جاء في "اللسان": (الصَّرْفُ: فَضلُ الدَّرهم على الدرهم والدينار على الدِّينار؛ لأَنَّ كلَّ واحد منهما يُصْرَفُ عن قِيمةِ صاحِبه. والصَّرْفُ: بيع الذهب بالفضة وهو من ذلك؛ لأَنه يُنْصَرَفُ به عن جَوْهر إلى جَوْهر. والتصْريفُ في جميع البِياعاتِ: إنْفاق الدَّراهم. والصَّرَّافُ والصَّيْرَفُ والصَّيْرَفِيُّ: النقَّادُ من المصارفةِ. والمِصْرِفُ: مكان الصَّرف، وبه سُمِّي البنك مصرفًا([1])، وهو المعنى الذي نريده في بحثنا هذا، على أن المصارف هي (مؤسسات مالية مصرفية؛ غايتُها: تجميع الأموال وتوظيفها بما يتَّفق والشريعةَ الإسلامية، وبما يخدم الفرد والمجتمع([2]).

الدراسات السابقة:

عند النظر في الدراسات والبحوث التي عنيت بدراسة تطور المالية الإسلامية بماليزيا– نجد أنه حظي بعناية لا بأس بها من طرف الباحثين المهتمين بالمجال، وخاصة بعد التعديل الأخير لقانون المالية (IFSA ٢٠١٣)، وذلك لما جاء به من تعديلات محفزة للفاعلين في الصناعة المالية الإسلامية، إلا أن دراستنا ستتعلق خاصة بالجانب التشريعي، وفيما يلي استعراض لبعض الدراسات التي تطرق فيها أصحابها إلى التشريعات القانونية للصناعة المالية الإسلامية بماليزيا:

١. **تعليقات على قانون المالية الإسلامي تعديل ٢٠١٣م**[3]: حيث تطرق البحث إلى دراسة قانون الخدمات المالية الإسلامية ٢٠١٣ (IFSA ٢٠١٣) وكيف كان علامة بارزة في تطور الصناعة المالية الإسلامية الماليزية. كما تناول البحث أثر قاعدة الصناعة المالية الإسلامية التي تم إنشاؤها على مدار ٣٠ عامًا، هذان السببان الرئيسان في نظر الباحث جعلا ماليزيا رائدةً في عملية الإصلاح التشريعي التي مَكَّنت الصناعة المالية الإسلامية من

(١) ابن منظور، **لسان العرب**، ج٧، ص٣٩.

(٢) خلف، فليح حسن، **البنوك الإسلامية**، (عمان: عالم الكتاب الحديث، د. ط، ٢٠٠٦) ، ص٩٢.

(٣) Mohd Johan lee & Umar Oseni, **IFSA ٢٠١٣: Commentaries on Islamic Banking and Finance**, Malaysian Current Law Journal August ٢٠١٥

امتلاك تلك الحيوية في السيولة، وموائمة التطورات الحاصلة في الصناعة العالمية. كما تطرق الباحث إلى شمولية تعديل قانون المالية الإسلامية ٢٠١٣م (IFSA ٢٠١٣) بجميع الجوانب التنظيمية والإشرافية لهذه الصناعة، وهدف من خلال ذلك إلى تقديم تعليق موجز على الأحكام في إطار المعايير المصرفية الإسلامية. وبما أن طبيعة المطالب التشريعية تتغير من نهج تفصيلي وإجمالي، فإن هذا البحث يوفر رفيقاً لمساعدة القراء على فهم التشكيلة التشريعية المعدلة والتنقل في مفاهيمها.

٢. آثار تعديلات ٢٠١٣م في قانون المالية الإسلامية بماليزيا على تأخر الدفع في معاملات التكافل الإسلامي(١):

تطرق الباحث في هذه الورقة البحثية إلى دراسة الآثار المترتبة على التعويض عند التأخر في سداد الاستحقاق في التكافل الإسلامي، كمنتوج مالي إسلامي ناجح في الصناعة المالية الإسلامية في ماليزيا خاصة. وذلك بالتطرق إلى التعديلات الحاصلة في قانون الخدمات المالية الإسلامية ٢٠١٣م وأثرها على صناعة التكافل الإسلامي. كما سعى إلى التعرف على القضايا والتحديات التي يواجهها المهتمون بهذه الصناعة، واقتراح الحلول المناسبة لما قد يُطرح من صعوبات وعراقيل. وللوصول إلى تحليل تلك العراقيل وآثار التعديل الجديد- سعى الباحث إلى جمع البيانات من خلال المسح والمقابلة مع مختلف الأطراف المعنية. ومن النتائج الرئيسية التي توصل إليها البحث: أن التعويض عن التأخر في السداد لعوائد التكافل له تأثير إيجابي على صناعة التكافل الإسلامي، كما توصل البحث إلى بعض المسائل التشغيلية الشرعية فيما يتعلق بتنفيذها بين ممارسي التكافل.

٣. منتجات التمويل الإسلامي في ماليزيا والسعي إلى التوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية(٢):

(١) Muhammad Ali Jinnah Ahmad, **The effect of IFSA ٢٠١٣ on late payment of *takāful* benefits**, *ISRA International Journal of Islamic Finance*. Vol. ٩ No: ٢.

(٢) Mohamad Zaid Mohd Zin and Ahamad asmadi Sakat, **Products of Islamic Finance: A Shariah Compliance Advancement**, Australian Journal of Basic and Applied =

تطرق الباحث في هذه الورقة إلى واقع المالية الإسلامية على مدى العقود الثلاثة الماضية، وكيف برز قطاع التمويل الإسلامي؛ كمكون فَعَّال في سوق تنافسية وشاملة، إلى جانب النظام المالي التقليدي، وأثر ذلك على التنمية الاقتصادية. وأشار الباحث إلى أنه على الرغم من أن النظام المالي الإسلامي لا يزال في مرحلة مبكرة في البلد، إلا أن نموه على الصعيد الدولي شهد اتجاهًا إيجابيًّا، مع خلق نمو في عدد المؤسسات المالية الإسلامية. كما البحث بنظرة عامة عن الممارسة والإمكانيات التي تملَّكها التمويل الإسلامي في ماليزيا. وتطرق إلى تحليل ميكانيكية التمويل الإسلامي في ضوء إرشادات وتشريعات التمويل الإسلامي الصادرة عن البنك المركزي الماليزي، وخلص إلى أن هذا النظام جعل لنفسه مميزاته وقيمته التي جعلت منه نظامًا مختارًا في تلبية اهتمامات واحتياجات الاستثمار، وتلبية رغبات الزبائن إلى أقصى حد ممكن.

منهج البحث:

قد اعتمد الباحث في بحثه هذا المنهج الاستقرائي، والمنهج التحليلي الوصفي، وذلك لتحليل النصوص والمواد القانونية التي تحكم الصيرفة الإسلامية بماليزيا، وإبراز مميزاتها، واستنباط الأثر الذي تركته على أدائها العام.

حدود البحث:

أمَّا حدود البحث الذي بين أيدينا فسيكون في الصيرفة الإسلامية داخل ماليزيا، والبنوك التي تنشط تحت رقابة البنك الوطني الماليزي، ونخص بالدراسة الجانب التشريعي المنظم لهذه

=

Sciences, ٢٠١٢, vol ٥.

()

الصناعة منذ قيام أول بنك إسلامي بماليزيا إلى آخر تقرير صادر عن البنك المركزي الماليزي في بداية سنة ٢٠١٨م.

إجراءات وأدوات البحث:

للوصول إلى النتائج المرجوة من البحث- اعتمد الباحث على التقارير الرسمية الصادرة عن البنك المركزي الماليزي، والنصوص التشريعية المنشورة في المجلة الرسمية إلى جانب التقارير التي تُصدرها الهيئة الشرعية للبنك نفسه، وذلك بتحليل تلك النصوص القانونية، وكيف كانت دافعًا قويًّا في نمو الصيرفة الإسلامية الماليزية.

المبحث الأول: واقع الصيرفة الإسلامية في ماليزيا.

تشهد الصناعة المالية الإسلامية نموًّا متزايدًا خلال العقدين الماضيين من الزمن إلى وقتنا الحاضر، وذلك لما يتصف به من آليات ومقومات تجعل المتعاملين ضمنه بعيدين عن المخاطر إلى حدٍّ بعيد مقارنة بالصناعة المالية التقليدية. وتعتبر ماليزيا أحد أكبر الدول الإسلامية التي اهتمت بتطور الصيرفة الإسلامية وتنمية منتجاتها، والسعي إلى خلق سوق مالية إسلامية جنبًا إلى جنب مع الصيرفة التقليدية، ولما لا التفوق عليها. وقد نجحت في ذلك نجاحًا ملحوظًا. وأحد أهم أسباب نجاح التجربة الماليزية هي الإرادة السياسية واهتمام الحكومة الماليزية بشكل خاص بدعم النظام المصرفي الإسلامي من خلال عدة وسائل وآليات، وسنتطرق في المبحث الأول إلى واقع الصيرفة الإسلامية في ماليزيا من خلال الإحصائيات الرسمية للبنك المركزي الماليزي، وكذا أداء المصارف الإسلامية في النظام المصرفي.

المطلب الأول: النشأة والتطور:

مقارنة بكثير من الدول الإسلامية- تعتبر ماليزيا أحد أنجح أنظمة الصيرفة الإسلامية، وذلك منذ نشأة أول بنك إسلامي ماليزي بنك إسلام بيرهاد (BIMB)، ومنذ صدور أول قانون تشريعي للصيرفة الإسلامية سنة ١٩٨٣م، واستمر ذلك التطور إلى اليوم؛ حيث

تنافس الصيرفة الإسلامية الصيرفة التقليدية التي تنشط بالموازاة معها[١].

كما أشرنا إليه، فإنَّ ماليزيا تتكون من عدة عرقيات؛ أغلبها ثلاثة أعراق، تتمثل في عرق المالايو، والعرق الصيني، والعرق الهندي. وعلى الرغم من أن العرق الصيني يمثل النسبة الثانية بين المواطنين الذين يمتلكون الجنسية الماليزية، إلا أن التكتل الصيني كان مهيمنًا على الاقتصاد الوطني وحركة الأموال في أغلبها، وهو السبب الرئيسي الذي أدى إلى الأحداث العرقية سنة ١٩٦٩م، والذي أدى إلى تغيرات استراتيجية مهمة في النشاط الاقتصادي وعلى رأسها حركة الأموال والبنوك.

ومن هنا كانت البذرة الأولى للمالية الإسلامية في ماليزيا، حيث إن الفكرة بدأت باقتراح من المفكر الاقتصادي الماليزي أونكو عبد العزيز (Ungku Abdul Aziz())[٢].

حيث إن الفكرة الأولية كانت في إنشاء مؤسسة ادخار غير ربوية، يكون هدفها استثمار الأموال لتلبية رغبات الماليزيين المسلمين الراغبين في الحج؛ لاجتناب الادخار في البنوك الربوية القائمة على القروض بالفائدة. وقد لقت الفكرة نجاحًا كبيرًا، حيث أصبحت المؤسسة إلى يومنا هذا مؤسسة استثمارية رائدة في خدمة الحجاج وذات رأس مال مستقل. وبعد الاحتفال بعيدها الخمسيني سنة ٢٠١٣م تعتبر مؤسسة تابوج حجي الماليزية من أنجح مؤسسات الاستثمار الإسلامي وخدمة وترتيب مراسم الحج للماليزيين، حيث حصلت البعثة الماليزية على أفضل بعثة منظمة للحج عدة مرات[٣].

وقد كان نجاح هذا النموذج الادخاري الإسلامي بذرة أولية لقيام مشروع المالية الإسلامية في ماليزيا، حيث تم في سنة ١٩٨٢م إنشاء أول لجنة تتكون من خبراء اقتصاديين إسلاميين لدراسة إنشاء بنوك تقوم على أسس إسلامية كاملة. وبعد عمل دام حوالي سنتين- كانت

(١) Rika, Nakagawa, **The evolution of Islamic finance in Southeast Asia: The case of Malaysia**, The Journal of Applied Business Research, ٢٠٠٩, p:١١٦ (The Clute Institute, USA) , V٢٥, No١.

(٢) Mohamad, Syafiq borhannuddin, **ungku aziz's perspective on 'development, Turkish Journal of Islamic Economics**, February ٢٠١٥, pp. ١١٥, Vol. ٢, No ١.

(٣) انظر: الموقع الرسمي للمؤسسة: https://www.tabunghaji.gov.my/

نتيجته إنشاء أول بنك إسلامي يحكمه قانون خاص، والذي اعتمد رسميًّا من طرف الحكومة الماليزية بتاريخ ٧ أبريل ١٩٨٣م[١].

وبموجب هذا القانون أعطي الحق للبنك الوطني الماليزي؛ للإشراف على تنظيم نشاط الصيرفة الإسلامية، حيث جاء في قانون البنوك الإسلامية: لا يجوز للبنك المركزي منح ترخيص إلا إذا تحقق ما يلي:

- **أولًا**: أن الإعمال المصرفية المرغوب فيها لا تنطوي على أي عملية أو عنصر لا يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية.

- **ثانيًا**: أن يتوفر في النظام الأساسي للبنك الهيئة الشرعية الاستشارية، التي يتم الموافقة عليها من قبل البنك المركزي؛ لتقديم المشورة والرقابة الشرعية للتأكد من أن البنك لا يقوم بأي عملية لا تتوافق مع أحكام الشريعة[٢].

بالنظر إلى نمو الأعمال المصرفية والمالية الإسلامية في ماليزيا قبل عام ٢٠٠٠م، لم يكن هناك سوى مصرفين إسلاميين في ماليزيا؛ وهما بنك إسلام ماليزيا بيرهاد (Bank Islam Malaysia Berhad) الذي تأسس سنة ١٩٨٣م[٣]، وبنك معاملات الإسلامي (Muamalat Malaysia Berhad) الذي تأسس في عام ١٩٩٩م[٤]، وبعد أقل من ٢٠ عامًا ازداد الرقم لأكثر من ثمانية أضعاف، وهو ما عليه الأمر حاليًا، حيث إن هناك ١٦ بنكًا إسلاميًّا كاملًا ينشطون في ماليزيا، وهم على النحو التالي:

١. Affin Islamic Bank Berhad.

٢. Al Rajhi Banking & Investment Corporation (Malaysia) Berhad.

(١) تم إلغاء قانون الخدمات المصرفية الإسلامية لعام ١٩٨٣ بموجب قانون الخدمات المالية الإسلامية لعام ٢٠١٣ (IFSA) ، والذي يجري العمل به حاليًا.

(٢) قانون المالية الماليزي ٢٧٦، البنوك الإسلامية، قانون ١٩٨٣م (قبل التعديل) فقرة ٢ ب.

(٣) انظر حول البنك: الموقع الرسمي للبنك إسلام على النت: http://www.bankislam.com.my/home/corporate-/info/about-us/corporate-profile

(٤) انظر حول البنك: الموقع الرسمي للبنك: https://www.muamalat.com.my/corporate-overview

٣. Alliance Islamic Bank Berhad.
٤. AmIslamic Bank Berhad.
٥. Asian Finance Bank Berhad.
٦. Bank Islam Malaysia Berhad.
٧. Bank Muamalat Malaysia Berhad.
٨. CIMB Islamic Bank Berhad.
٩. Hong Leong Islamic Bank Berhad.
١٠. HSBC Amanah Malaysia Berhad.
١١. Kuwait Finance House (Malaysia) Berhad.
١٢. Maybank Islamic Berhad.
١٣. RHB Islamic Bank Berhad.
١٤. Standard Chartered Saadiq Berhad.
١٥. Public Islamic Bank Berhad.
١٦. OCBC Al-Amin Bank Berhad.

تقدم هذه البنوك الإسلامية مجموعة واسعة من المنتجات المصرفية الإسلامية؛ سواء للأفراد أو المؤسسات التجارية، كما أنها تقدم خدمة إلى مجموعة كبيرة من العملاء بغضِّ النظر عن موقعهم أو عِرقهم أو دينهم أو لون بَشرتهم أو عقليتهم السياسية أو نوع جنسهم. وقد أثبتت المنتجات نجاحها في جذب العملاء من جميع مناحي الحياة، كما شملت عملاء محليين وأجانب(١).

المطلب الثاني: أداء المصارف الإسلامية في الاقتصاد الماليزي:

أظهر النمو السريع في الخدمات المصرفية الإسلامية قبولًا لمنتجات وخدمات البنوك الإسلامية من قِبَل الجمهور، ليس فقط من طرف المجتمع المسلم، ولكن من الزبائن غير المسلمين أيضًا. كما كان للأزمة المالية العالمية سنة ٢٠٠٨م أثر إيجابي لنمو خدمات

(١) Ismah, Osma**," Customers satisfaction in Malaysian Islamic bank** "February ٢٠٠٩. P١٩٧, International journal for economics and finance, vol ١, No ٠١.

المصارف الإسلامية، وذلك كخدمات مالية بديلة[١].

هذه الخدمات تشمل كلًّا من منتجات الإيداع والتمويل على أساس المفاهيم الإسلامية، بما في ذلك المضاربة، والمشاركة، والبيع بثمن عاجل، والاستصناع. حيث كانت الأصول المصرفية الإسلامية في ماليزيا تقدر بـ١٥٦.٨١٠ مليار رينجيت في ديسمبر ٢٠٠٧م، في حين بلغت قيمتها ٦٢٨,٢١٦ مليار رينجيت في سبتمبر ٢٠١٧م[٢].

وفيما يلي نوضح ذلك الارتفاع في قيمة الأصول المالية الإسلامية والودائع؛ كلًّا على حِدة:

أ- الأصول:

بالتطرق إلى واقع أصول المالية الإسلامية في السنوات العشر الأخيرة (٢٠٠٧م-٢٠١٧م) حسب التقارير السنوية للبنك الوطني الماليزي؛ بالتحليل نرى مدى التغير الطارئ عليها خلال العشر سنوات الأخيرة إلى آخر تقرير للبنك المركزي الماليزي منشور في بداية عام ٢٠١٨م. كما هو موضح في الجدول التالي:

(١) انظر: أبو شعلة، محمد علي، **الأزمات المالية العالمية وأثرها في التوجهات الغربية نحو الصيرفة الإسلامية**، (عمان-الأردن، المؤتمر العالمي: الأزمة المالية والاقتصادية المعاصرة، من منظور اقتصادي إسلامي ١ إلى ٢ ديسمبر ٢٠١٠م) .

(٢) انظر التقارير السنوية للبنك المركزي الماليزي: الموقع الرسمي للبنك: http://www.bnm.gov.my

أصول المالية الإسلامية (مليار رنجيت ماليزي)	شهر ديسمبر من كل سنة ميلادية
١٥٦.٨١٠	٢٠٠٧
١٩٢.٦٨٢	٢٠٠٨
٢٣٣.٦٥٦	٢٠٠٩
٢٦٧.٦٣١	٢٠١٠
٣٢٨.٦٤٩	٢٠١١
٣٧٥.٩٥٤	٢٠١٢
٤٣٣.٥٦٣	٢٠١٣
٤٨٧.١٥٨	٢٠١٤
٥٣٥,٣٤٩	٢٠١٥
٥٨١,٥٦٢	٢٠١٦
٦٢٨,٢١٦	٢٠١٧ سبتمبر

جدول رقم ١-١: يبرز كيف يتزايد حجم أصول المالية الإسلامية في ماليزيا على مدى العشر سنوات الأخيرة، من عام (٢٠٠٧م إلى عام ٢٠١٧م).

ونترجم هذه الأرقام في الأعمدة البيانية التي تُظهر بطريقة أوضح مدى تزايد نسبة الأصول المالية الإسلامية في ماليزيا:

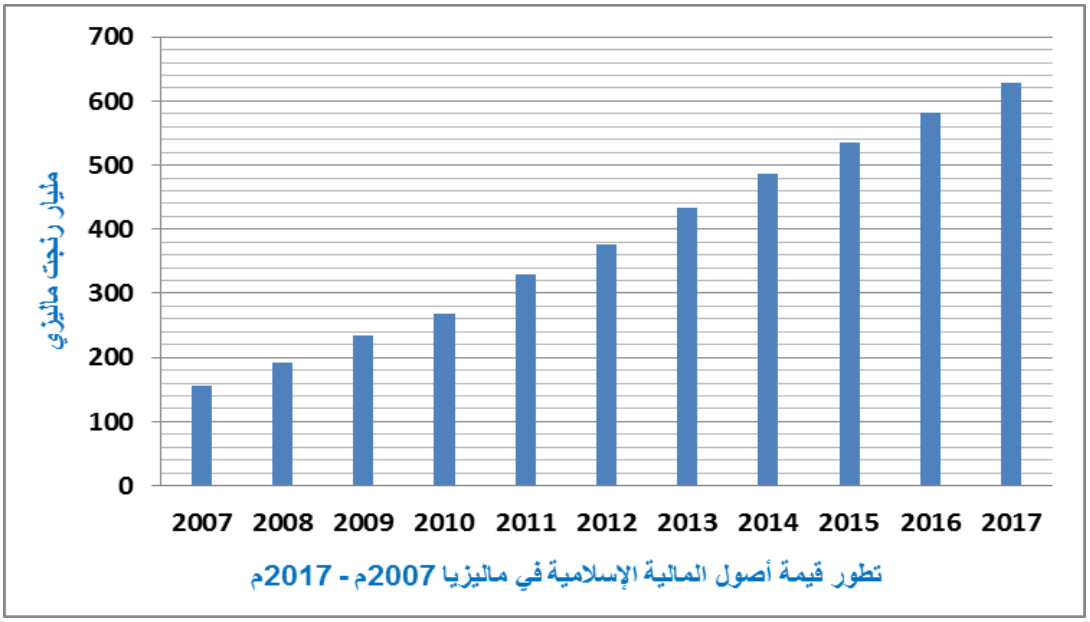

بيان رقم ١ – ٢: يظهر التغيرات الطارئة على قيمة الأصول المالية الإسلامية في ماليزيا بين (٢٠٠٧م و٢٠١٧م)

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية للبنك المركزي الماليزي

من خلال المنحنى أعلاه، يمكننا أن نلاحظ أن هناك زيادة بنسبة خمسة أضعاف في إجمالي أصول المالية الإسلامية بماليزيا خلال العشر سنوات الأخيرة، وهذا ما يُبرز النجاح الباهر الذي تحققه الصناعة المالية الإسلامية مع مرور السنوات، وإن دل على شيء فإنما يدل على ثقة الزبائن في هذه الصناعة والخدمات المقدمة، وذلك إنما كان نتيجة للمجهود المبذول من القائمين على تطوير وترقية هذه الخدمات.

ب- الودائع:

مثل ما لاحظناه من ارتفاع لقيمة أصول المالية الإسلامية؛ فإن العلاقة التناسبية بينها

وبين الودائع تجعل الودائع أحد أهم المؤثرات في زيادة الأصول، وتبرز زيادة نسبة الودائع من خلال ارتفاع قيمة الصناديق المالية للتمويل الإسلامي؛ حيث واصلت الودائع الإجمالية للمصارف والنوافذ الإسلامية الماليزية ارتفاعها من سنة إلى أخرى.

والمنحنى البياني التالي يبرز– أيضًا– التزايد الإيجابي في قيمة الودائع الإسلامية في البنوك الإسلامية الماليزية للسنة الماضية، حسب ما هو منشور في التقرير السنوي للبنك المركزي الماليزي:

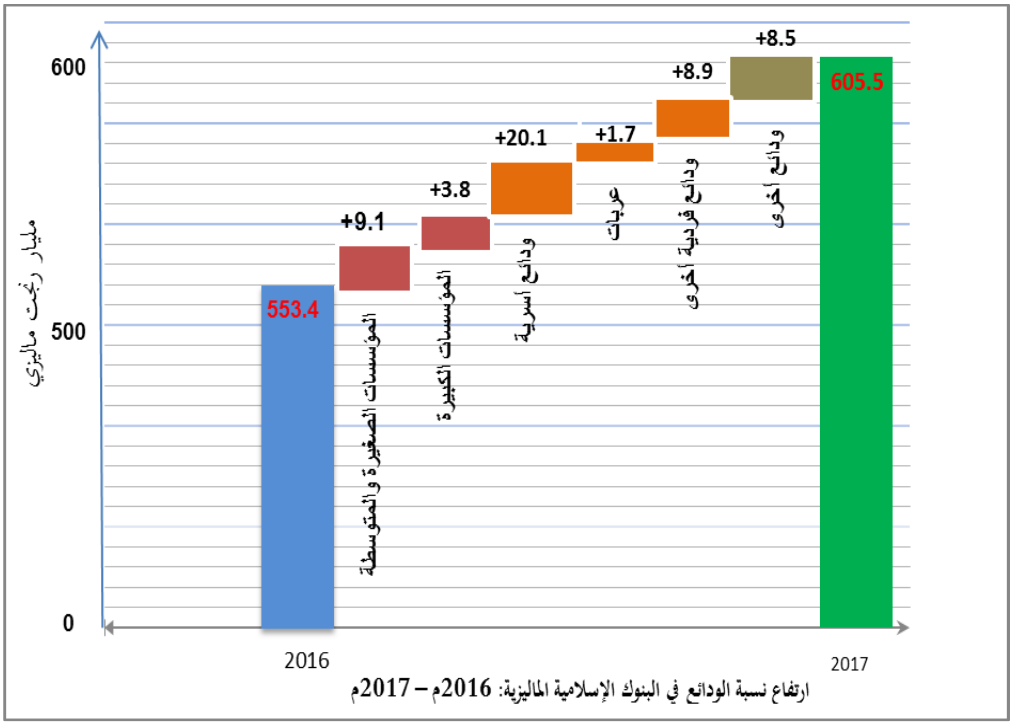

بيان رقم ١–٣: ارتفاع نسبة الودائع في البنوك الإسلامية الماليزية: (٢٠١٦م – ٢٠١٧م)

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التقرير السنوي للبنك الوطني الماليزي

وبتناول تلك الودائع باعتبار المودِع، كما هي مصنفة في التقرير السنوي للبنك الوطني الماليزي، ونلاحظ أن الودائع الأسرية واصلت ارتفاعها في سنة ٢٠١٧م ملبية احتياجات الاقتصاد الوطني بنسبة ٩.٤٪، لتصل قيمتها إلى ٦٠٥.٥ مليار رينجيت ماليزي، مقارنة

بنسبة نمو ١١.٨٪ خلال سنة ٢٠١٦م. والأعمدة البيانية في الشكل التالي تظهر ذلك الارتفاع في الودائع بتفصيل حسب الأصناف.

أما في المجالات الأخرى التي تعتبر أهم شرايين الاقتصاد الوطني فكانت نسبة النمو إيجابية أيضًا، ونذكرها على التوالي بحسب كل قطاع(١).

١. **التمويل الاستثماري**: حافظ التمويل الإسلامي للشركات على نموه الإيجابي سنة ٢٠١٧م بنسبة ٧.٨٪ مقارنة بنسبة ١٢.٢٪ سنة ٢٠١٦م. والذي تَوجه بشكل رئيسي إلى قطاعات التمويل والتأمين والخدمات التجارية والتصنيع.

٢. **المؤسسات الصغيرة**: تعتبر أكبر نسبة نمو في التمويل الإسلامي في قطاع مؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وعلى الرغم من أن نسبة النمو تعتبر أصغر من السنة التي قبلها، إلا أن أرقام التمويل كانت في الجانب الإيجابي، والتي نمت بنسبة ١٢.٥%، في حين كانت بنسبة ١٣.٣% في المائة في عام ٢٠١٦م، والذي قابله نمو ضئيل في نسبة النمو من خلال القروض البنكية في المصارف التقليدية بنسبة ٣.١%.

٣. **التمويل العقاري**: استمرت نسبة التمويل العقاري الإسلامي- أيضًا- في النمو بنسبة ١٧.٥٪، في حين كانت سنة ٢٠١٦م تقدر بـ١٦.٣٪، ويقابلها في البنوك التقليدية من خلال التمويل بالقروض بنسبة نمو قدرت بـ٦.٠٪، مما يعكس القبول المتزايد لحلول التمويل العقاري المتوافقة مع الشريعة الإسلامية لدى المستهلكين.

٤. **الودائع الإسلامية وحسابات الاستثمار**: ارتفعت الودائع الإسلامية الاستثمارية بنسبة ١١.٧٪ في حين كانت ٩.٤٪ في عام ٢٠١٦م لتصل إلى ٦٧٢.٦ مليار رينجيت ماليزي، في حين ارتفعت حسابات الاستثمار الخاصة بنسبة ٦.٩٪، حيث بلغت ٧٨.٧ مليار رينجيت ماليزي، وهذا يعكس الإقبال المتزايد على حسابات الاستثمار من قبل العملاء كأداة استثمار بديلة، ومنه زيادة مصادر التمويل بالبنوك الإسلامية.

(١) انظر: **تقرير نظم الاستقرار المالي والمدفوعات لعام ٢٠١٧م**، البنك الوطني الماليزي، الموقع الرسمي للبنك http://www.bnm.gov.my

٥. **تجارة الأسهم**: بقيت البنوك الإسلامية قائمة على أسس مالية قوية- أيضًا- خلال العام ٢٠١٧م، حيث قدر المستوى العام للأسهم حسب مقياس (CET١()[١])، بنسبة ١٣.٢% و١٣.٧% و ١٧.٦% على التوالي، في حين كان سنة ٢٠١٦م على التوالي: (١٣.٠ % و ١٣.٠ % و ١٦.٦ %). هذه النسبة التي تعتبر أعلى بكثير من الحد الأدنى من المتطلبات التنظيمية المقدر في مقياس (CET١) بـ ٤.٥%.

كما بقيت جودة الأصول سليمة مع نسبة تمويل منخفضة القيمة؛ قدرت بنسبة ٠.٩٪، في حين كانت في سنة ٢٠١٦م تقدر بـ١.٠٪ في نفس الوقت تم الحفاظ على مخازن كافية للسيولة، حيث أعلن البنك المركزي عن نسبة تغطية للسيولة بلغت ١٤٩.٢٪ في حين قدرت بنسبة ١٢٤.٩٪ سنة ٢٠١٦م.

٦. **هامش الأرباح قبل الضرائب**[٢]:

في سنة ٢٠١٧م سجلت المصارف الإسلامية أرباحًا أعلى قبل الضرائب (pre-tax profits)؛ حيث بلغت ٦.٧ مليار رينجيت ماليزي، في حين سجلت قيمة ٦.٥ مليار رينجيت ماليزي سنة ٢٠١٦م. وكان السبب الرئيسي وراء ذلك هو الزيادة في صافي دخل التمويل المستمد من التمويل لأجل شراء العقارات. وبقيت العوائد على الموجودات والأسهم مستقرة عند ١.١٪ و١٤.٣٪، في حين سجلت نسبة ١٪ و١٣.١٪ على التوالي سنة ٢٠١٦م.

٧. **التكافل الإسلامي**:

من خلال تبني مفهوم تقاسم المخاطر، وعلى عكس نقل المخاطر؛ كما يمارسه نظام

(١) (CET١) : هو مقياس لسيولة البنوك، والذي يستعمل لقياس قوة رأس مال المصرف وفقًا لقاعدة رأس المال والسيولة في اتفاقية بازل ٣، وحسب الاتفاقية يجب أن يكون لدى جميع البنوك (CET١) كحد أدنى للأصول المرجحة بالمخاطر (RWA) بنسبة ٤.٥٠٪ بحلول عام ٢٠١٩م. للمزيد الاطلاع على اتفاقية بازل ٣.

(٢) هامش الربح قبل الضريبة: هو نسبة أرباح الشركة قبل الضرائب مقابل إجمالي مبيعاتها. وكلما زاد هامش الربح قبل الضريبة كانت الشركة أكثر ربحية.

التأمين التقليدي- فقد ظهر التكافل الإسلامي مع مرور السنوات؛ كخيار مفضل للتأمين من قبل جانب معتبر من عملاء؛ سواء كانوا أفرادًا أو شركات.

والتكافل- كما عرَّفته المعايير الشرعية لهيئة المحاسبة والمراجعة-: "التأمين التكافلي الإسلامي: هو اتفاق أشخاص يتعرضون لأخطار معينة، على تلافي الأضرار الناشئة عن هذه الأخطار، وذلك بدفع اشتراكات على أساس الالتزام بالتبرع. ويحصل من ذلك صندوق تأمين له حكم الشخصية الاعتبارية، وله ذمة مالية مستقلة، يتم منه التعويض عن الأضرار التي تلحق أحد المشتركين من جراء وقوع الأخطار المؤمن منها، وذلك طبقًا للوائح والوثائق، ويتولى إدارة هذا الصندوق هيئة مختارة من حملة الوثائق، أو تُديره شركة مساهمة بأجر تقوم بإدارة أعمال التأمين واستثمار موجودات الصندوق[١].

وكمثال للنمو السريع في الخدمات المصرفية الإسلامية بماليزيا وما تلقته من قبول من طرف الجمهور، يمكننا أن نتطرق للتكافل الإسلامي بالأرقام والبيانات للسنتين الماضيتين (٢٠١٦م و٢٠١٧م)؛ لنبرز ذلك التطور الملحوظ في الإقبال على الخدمات المصرفية الإسلامية بشكل عام، والتكافل الإسلامي بشكل خاص.

هناك حاليًا إحدى عشرة (١١) شركة تكافل تشتغل في ماليزيا، وأربعة (٤) شركات لإعادة التكافل، وهي على التوالي:

أ- مؤسسات التكافل:

١. AIA Public Takaful Bhd.
٢. AmMetLife Takaful Berhad.
٣. Etiqa Takaful Berhad.
٤. Great Eastern Takaful Berhad.
٥. HSBC Amanah Takaful (Malaysia) Berhad.
٦. Hong Leong MSIG Takaful Berhad;
٧. MAA Takaful Berhad.
٨. Prudential BSN Takaful Berhad.
٩. Sun Life Malaysia Takaful Berhad.

(١) المعايير الشرعية، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) ، البحرين ٢٠١٠م، ص٣٦٤.

١٠. Syarikat Takaful Malaysia Berhad.
١١. Takaful Ikhlas Berhad.

ب– مؤسسات إعادة التكافل:

١. MNRB Retakaful Berhad;
٢. Munchener Ruckversicherungs – Gesellschaft (Munich Re Retakaful);
٣. ACR Retakaful Berhad; and
٤. Swiss Reinsurance Company Ltd (Swiss Re Retakaful)

وقد استمر الطلب المحلي على الخدمات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، والتكافل الإسلامي في سنة ٢٠١٧م؛ حيث ارتفع الإجمالي الصافي للمساهمات بالنسبة للتكافل الأسري والتكافل العام بنسبة ٩.٥٪، ووصل إلى ٨.٣ مليار رينجيت، في حين سَجَّل في سنة ٢٠١٦ نسبة نمو بقيمة ١٠.٥٪.

كما ارتفعت الحصة السوقية لصناعة التكافل– من حيث صافي الأقساط والمساهمات– إلى ١٥.٢٪، في حين سجلت نسبة ١٤.٦٪ سنة ٢٠٠٦م. أما في مجال التكافل العائلي فتوسعت الأعمال بنسبة ١٠.٠٪ في حين سجلت نسبة ارتفاع ٨.٦٪ سنة ٢٠٠٦م، ويعزى ذلك إلى حد كبير في مجال الرهن العقاري.

في المجموع الكلي في قطاع التكافل العام نمت الأعمال بنسبة ٦.٤٪ في حين قُدِّرت نسبة النمو سنة ٢٠١٦م بـ٤.٧٪، والنسبة الأخرى كانت في قطاع التأمين على السيارات والحرائق والحوادث الشخصية التي قدرت بـ٩١.٣٪ من إجمالي المساهمات الإجمالية، وبقيت شركات التكافل وإعادة التكافل محافظة على رأس المال المتوفر لديها، حيث بلغ مخازن رأس المال ما مجموعها ٤ مليار رينجيت ماليزي، وعليه بقيت مخاطر التكافل دون تغيير إلى حد كبير، مما يعكس مزيجًا مستقرًّا من الأعمال ومستوى احتياطيًّا صحيًّا لتلبية التزامات التكافل.

كما ارتفعت أصول صناديق التكافل الإجمالية لتصل إلى ٢٩.٣ مليار رينجيت،

وسجلت شركة التكافل العائلي أرباحًا أعلى بقيمة ٢.٦ مليار رينجيت، بارتفاع قدره ٢٧.٢٪ عن عام ٢٠١٦ (٢.٠ مليار رينجيت ماليزي)؛ محققة بذلك نتائج استثمارية أفضل. ومع ذلك سجل قطاع التكافل العام أرباحًا ضعيفة بقيمة ٠.٣ مليار رينجيت ماليزي، بانخفاض قدره ٢٨.٣٪ عن العام السابق (٠.٤ مليار رينجيت ماليزي)؛ بسبب ارتفاع تكاليف الإدارة ودفع التعويضات.

من خلال الأرقام والمعطيات أعلاه، والتزايد الحاصل في نشاط التكافل الإسلامي- قد كان التركيز على تطوير القطاع في سنة ٢٠١٧م من أجل ترسيخ الثقة في المنتجات والخدمات الاستثمارية، وكذا لتلبية احتياجات الأمان لدى الشركات بشكل أفضل. وكل تلك الجهود تصبُّ في دعم طموح ماليزيا في أن تصبح مركزًا عالميًّا للمنتجات المالية الحلال.

كخلاصة للمبحث الأول، يظهر من خلال ما عايناه أعلاه النُّموُّ المتزايد خلال العقدين الماضيين من الزمن إلى وقتنا الحاضر في الصناعة المالية الإسلامية بماليزيا، والأرقام تترجم المجهودات الجبارة التي بذلها القائمون على هذه النشاطات. تلك النجاحات المحققة حفزت صانعي القرار في المجال على الاستمرار قدمًا في تطوير وتفعيل وتقنين هذه الصناعة، ونعتقد أن أحد أهم العوامل التي ساهمت في ذلك التطور، هو الاعتناء بالجانب التشريعي، والاعتناء بوضع معايير شرعية تحكم مختلف نشاطات الصناعة المالية الإسلامية في البلد، وسنتطرق إلى هذا الجانب في المباحث التالية.

المبحث الثاني: الإطار التشريعي للصيرفة الإسلامية في ماليزيا:

يظهر لكلِّ مُتتبع تطور صناعة التمويل الإسلامي في ماليزيا بذلك الشكل الذي جعلها تبرز كأحد أهم معاقل التمويل الإسلامي، وتجدر الإشارة إلى أن ماليزيا تتبنى منهجًا شاملًا للاستمرار في تنفيذ التمويل الإسلامي وتطوير آلياته. وذلك بسبب المساهمة الفعالة لكل الأطراف في هذه الصناعة، بما في ذلك البنك المركزي الماليزي، والهيئات الاستشارية المستقلة، والمؤسسات المالية، والمحاسبين، والمدققين، والممارسين القانونيين، وأخيرًا وليس آخرًا المستهلكين.

ولتتمكن ماليزيا من بلوغ هدفها المتمثل في الريادة العالمية للتمويل الإسلامي، كان لا بد عليها من إيجاد بيئة مواتية من إطار قانوني وتنظيمي تحدده أدوات وسياسات واضحة المعالم. وسنتطرق إلى نشأة هذا القانون وتطوره فيما يلي من المطالب:

المطلب الأول: التشريعات المنظمة لصناعة المالية الإسلامية:

يمكن تقسيم الإطار التشريعي الشامل الذي اعتمدته ماليزيا منذ نشأته إلى يومنا هذا إلى عدة مراحل وهي:

أولًا: مرحلة التأسيس (١٩٨٣ – ١٩٩٢م):

يمكن أن نطلق على هذه المرحلة: المرحلة التأسيسية، والتي تم البدء فيها بتأسيس التشريعات التي تنظم الصناعة المالية الإسلامية. هذه المرحلة استمرت من العام (١٩٨٣م إلى ١٩٩٢م)؛ حيث تم فيها صياغة وتفعيل عدة تشريعات لتنظيم العمليات المصرفية الإسلامية، وقانون التكافل أو التأمين الإسلامي، وكذا الاستثمار المتوافق مع أحكام الشريعة، وتنظيم عمليات التمويل الإسلامي؛ بالإضافة إلى ذلك تم تأسيس أول بنك إسلامي تام في عام ١٩٨٣م[١]، والذي أطلق عليه اسم بنك إسلام ماليزيا بيرهاد، ثم أول شركة تكافل إسلامية تحت مسمى سياريكات تكافل ماليزيا بيرهاد (syarikat Takaful Malaysia Berhad)، والتي تأسست- أيضًا- في عام ١٩٨٤م، والذي أصبح اسمها فيما بعد (مؤسسة تكافل ماليزيا[٢].

ثانيًا: مرحلة التعديلات والترسيخ (١٩٩٣– ٢٠٠٠م):

تراوحت المرحلة الثانية بين عام (١٩٩٣م وعام ٢٠٠٠م)، والتي سمحت بالبناء المؤسساتي وتوليد النشاط وتسريع حيوية السوق. هذه المرحلة شهدت تعديلات تشريعية

(١) انظر: الموقع الرسمي للبنك: http://www.bankislam.com.my/home/corporate-info/about-us/corporate-profile/

(٢) انظر: الموقع الرسمي للشركة : https://www.takaful-malaysia.com.my/home/Pages/Default.aspx

تسمح بإجراء العمليات المصرفية الإسلامية في البنوك التجارية؛ حيث سمحت وزارة المالية الماليزية آنذاك لبنك بومي بوترا ماليزيا بيرهاد (BBMB) والمؤسسة المصرفية الماليزية (UMBC) وبنك ماي بنك (MAYBANK) بفتح نوافذ مصرفية إسلامية في مارس ١٩٩٣م[١].

كما شهدت هذه المرحلة- أيضًا- تأسيس جمعية المؤسسات المصرفية الإسلامية الماليزية (AIBIM[٢]) في عام ١٩٩٥م، والمجلس الاستشاري الشرعي الوطني في عام ١٩٩٧م، وذلك بهدف تسريع التوسع في منتجات وخدمات المصرفية الإسلامية والتمويل الإسلامي، وكذلك سوق التحويلات المالية بين البنوك في عام ١٩٩٩م. كما تم في هذه المرحلة تشكيل بنك معاملات الإسلامي (Bank Muamalat)، ويعتبر البنك الإسلامي الثاني في ماليزيا من حيث تاريخ التأسيس، وذلك كنتيجة لاندماج بين (BBMB) وبنك التجارة؛ لتشكيل بنك بومي بوترا التجاري (Bumiputra-Commerce Bank).

ثالثًا: مرحلة الاتجاه إلى العالمية (٢٠٠١ – ٢٠١٠م):

وتراوحت المرحلة الثالثة بين عام (٢٠٠١م وعام ٢٠١٠م)، والتي تزامنت بين وضع استراتيجية لجعل الإطار المالي الإسلامي أكثر عالمية وتوافقية مع المعايير الدولية للصناعة المالية.

ويمكن أن نقسم هذه المرحلة إلى قسمين:

- القسم الأول: وضع جدول أعمال رئيسي للفاعلين في الصناعة المالية الإسلامية:

وشهدت هذه المرحلة وضع أهداف أكثر شمولية، من إنشاء نظام مالي إسلامي يتسم

(١)Malaysia n Banking and financial market hand book, volume١, strategic information and regulation. International business publications, Washington. DC, USA. Malaysia ٢٠١٥ updated, page ٥٩.

(٢) انظر: موقع الجمعية الرسمي على النت، والذي يتضمن تاريخ إنشائها ونشاطاتها: http://aibim.com/ver٢/

بالكفاءة والتقدم والشمولية ونظرة أكثر توسعًا بالاتجاه نحو العالمية.

حيث حددت الحكومة نهجًا استراتيجيًّا من أربعة فروع؛ لزيادة تطوير التمويل الإسلامي في ماليزيا[١]، يتكون من:

١- خطط لتطوير الإطار التنظيمي.

٢- والأطر القانونية والشرعية.

٣- وتطوير المنتجات والأسواق.

٤- وتعزيز المعرفة وخبرة الموارد البشرية.

فكان عام ٢٠٠٢م علامة بارزة أخرى في تطور الصناعة المالية الإسلامية في ماليزيا، حيث أطلق بنك الوطني الماليزي الخطة الرئيسية للقطاع المالي؛ فأصبح القطاع المالي الإسلامي المحلي مفتوحًا للسماح بدخول المستثمرين الأجانب والشركات المالية الإسلامية الأجنبية[٢].

وفي سنة ٢٠٠٤م أصدر البنك الوطني الماليزي ثلاثة تراخيص أخرى لمصارف إسلامية[٣]، وهي: بيت التمويل الكويتي. بنك الراجحي للاستثمار من المملكة العربية السعودية. ومجموعة قطر للاستثمار. واعتبر هذا بمثابة انفتاح فعلي للصيرفة الإسلامية الماليزية على سوق الصيرفة الإسلامية العالمية.

- **القسم الثاني: صياغة المعايير التي تحكم الصناعة المالية الإسلامية:**

في عام ٢٠٠٢م أيضًا تم إنشاء مجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB)، وهو هيئة دولية لوضع المعايير التحوطية لصناعة التمويل الإسلامي. ولقد كان عمل مجلس الخدمات

(١) انظر: التقرير السنوي للبنك المركزي الماليزي، ٢٠٠٣م، والذي يحتوي على الإحصاءات والملخصات السنوية المقدمة من قبل شركات التأمين بموجب القسمين ٨٥ و٨٧ من قانون التأمين لعام ١٩٩٦، وكذا القرارات القانونية المتخذة.

(٢) انظر: عبد القادر، مُحَمَّد رزيف، **التمويل الإسلامي في ماليزيا– التطور والتطوير الحالي**، خطاب نائب محافظ البنك الوطني بماليزيا في جامعة البحرين، البحرين، ١٥ أكتوبر ٢٠٠٩.

(٣) انظر: التراخيص الممنوحة للبنوك الأجنبية في الموقع الرسمي للبنك المركزي الماليزي.

المالية الإسلامية جادًّا في دعم التوسع والانفتاح العالمي المنظم للتمويل الإسلامي بماليزيا، ومنه ضمان إطار تنظيمي متسق داخليًّا وخارجيًّا، وضمان أفضل الممارسات للنظام المالي الإسلامي(١).

ولدعم دور مجلس الخدمات المالية الإسلامية في تعزيز الاستقرار المالي للتمويل الإسلامي- تم إنشاء منتدى الاستقرار المالي الإسلامي (IFSF) بتاريخ ٣ نوفمبر ٢٠٠٢م(٢)، وذلك ليكون بمثابة منصة لتبادل المعلومات والمشاركة بين الجهات المسؤولة عن الاستقرار المالي في النظام المالي الإسلامي، حيث يلعب المنتدى دورًا رئيسيًّا في تعزيز تعاون فعال.

إضافة إلى ذلك، تم تحقيق إنجاز مهم آخر مع إنشاء المؤسسة الإسلامية العالمية لإدارة السيولة (IILM) في ٢٥ أكتوبر ٢٠١٠م، والتي تعتبر إحدى البنى التحتية لإدارة السيولة، ولتعزيز قدرة التمويل الإسلامي على تسهيل التدفقات الفعالة بين الشركات المالية داخل ماليزيا وخارجها(٣). ويمثل هذا إنجازًا آخر كبيرًا وفعَّالًا في إطار تطوير الجانب التشريعي المنظم لصناعة الخدمات المالية الإسلامية بماليزيا؛ حيث أتاح إنشاء (IILM) بإدارة السيولة بشكل أكثر فعالية، ليس فقط للمؤسسات المالية الإسلامية، ولكن أيضًا لجهات المراقبة(٤).

رابعًا: مرحلة السعي إلى الريادة وتحرير العمليات المالية (٢٠١١م – ٢٠١٧م):

وهي المرحلة الحالية، حيث حازت ماليزيا على المرتبة الأولى في العديد من مجالات

(١) انظر: زيتي، أختر عزيز، **خطاب الترحيب في منتدى التمويل الإسلامي العالمي ٢٠١٠م**، كوالا لامبور، ٢ أكتوبر ٢٠١٠م.

(٢) حول المنتدى، انظر: الموقع الرسمي للمنتدى والشركة https://www.ifsb.org/background.php

(٣) انظر: الموقع الرسمي للمؤسسة: http://www.iilm.com/about-us/

(٤) انظر: زيتي، أختر عزيز، **خطاب الترحيب في منتدى التمويل الإسلامي العالمي، ٢٠١٠م.**

الصيرفة الإسلامية، في مجال يعتبر حديث النشأة، وسجلت نتائج جِد مرضية؛ مثلًا في مجال نمو الصكوك وأدائها، وسوق الصناديق الاستثمارية الإسلامية، ومستوى التعليم والبحوث المتعلق بالصناعة المالية الإسلامية، متفوقة بذلك على البحرين والأردن والكويت والإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان؛ حيث سجل المؤشر المالي ٩٣ من ١٠٠ في مؤشر تنمية التمويل الإسلامي (IFDI)، والذي يُعَرِّف نفسه أنه "المؤشر الأول والوحيد" في العالم الذي يقيس تطوير صناعة التمويل الإسلامي(١).

وفي نفس الاتجاه، وفي إطار العمل على تطوير خدمات الصيرفة الإسلامية وخاصة في الإطار التشريعي، من أهم التطورات الحاصلة في هذه المرحلة، هو الإعلان عن قانون الخدمات المالية الإسلامية لعام ٢٠١٣م (IFSA) الذي ألغى قانون المصارف الإسلامية ١٩٨٣م وقانون التكافل لعام ١٩٨٤م(٢). وهو القانون الذي أعطى للبنك المركزي الماليزي السلطة الرقابية والتنظيمية من أجل تحقيق متطلبات العمل في بيئة أكثر تعقيدًا وترابطًا، خاصة مع التطورات الحاصلة إقليميًّا ودوليًّا في هذه الصناعة. هذا القانون الذي كان ينتظر منه أن يجعل القطاع المالي بماليزيا في منصة تعتبر مرجعًا للنظام الناجح والمتقدم، والذي يحقق الرفاهية لكل المتعاملين ضمنها؛ من زبائن ومؤسسات وأجهزة رقابية، حيث إن هذا القانون منح للبنك المركزي أكثر ثقة، وعزَّز المسؤولية والإرادة الاحترافية؛ لتحقيق العدالة، وتوجيه سلوك العمل بين متعاملي الخدمات المالية.

كما أن إعمال قانون (IFSA) سمح بتفعيل نظام حماية المستهلك المالي؛ خاصة في جانب من الإفصاح غير المنصف أو الاحتيالي في العمليات الاستثمارية، وكذا ترسيم واضح للعلاقة بين الصرفية التقليدية والإسلامية.

وبشكل توضيحي أكثر يمكننا أن نوضح التعديلات القانونية على التشريعات التي تحكم

(١) للمزيد، انظر: الموقع الرسمي للمؤشر: http://www.zawya.com/islamic-finance-development-indicator/

(٢) انظر: إصدار القانون بالجريدة الرسمية الماليزية، والموقع الرسمي للبنك المركزي الماليزي:

http://www.bnm.gov.my/index.php?ch=ps&pg=ps_legal_act&ac=١٨١&lang=en ()

المالية الإسلامية منذ نشأتها إلى آخر تعديل بالرسم البياني كما يلي:

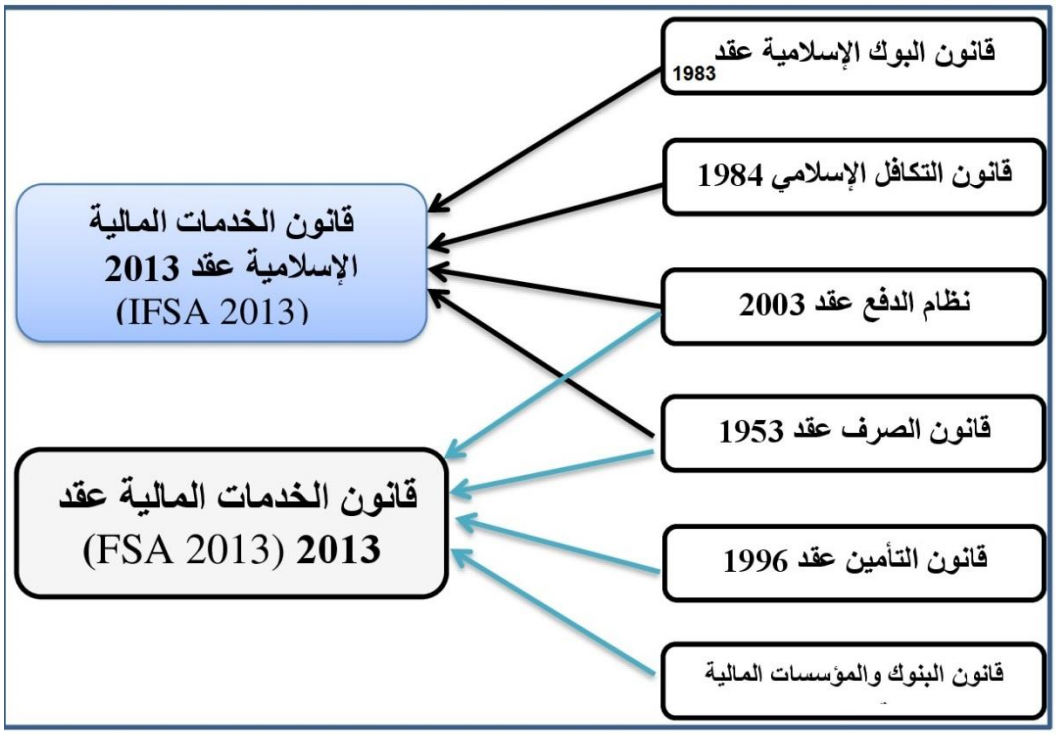

جدول رقم: ٢-١ يمثل نتائج التعديلات على الإطار التشريعي لنشاط المالية الإسلامية في ماليزيا وصولًا إلى آخر تعديل

(IFSA ٢٠١٣ & FSA ٢٠١٣)

المصدر: تعليقات على نظام المالية والبنوك الإسلامي قانون (IFSA ٢٠١٣)[١]

(١) Mohd Johan Lee; Umar A Oseni, ''**IFSA ٢٠١٣: Commentaries on Islamic Banking and Finance**'' Malaysian Current Law Journal, August ٢٠١٥, P٦.

المطلب الثاني: توافق التشريعات القانونية مع أحكام الشريعة الإسلامية:

كما أن للبنوك التقليدية تلك الرقابة المصرفية التي يقوم بها البنك المركزي، فإن البنوك والمصارف الإسلامية تُفرض عليها تلك الرقابة أيضًا. وإضافة إلى الرقابة المصرفية فإن الرقابة الشرعية على المصارف الإسلامية تعتبر كوعاء حافظ يحرص على السير في الطريق الصحيح من توافق نشاطات البنك أو المصرف للأحكام الشرعية، وتقوم بهذه المهمة- عادة- اللجنةُ الشرعية للبنك، ولذلك كان لا بد من التطرق إلى هذه الجانب في نشاط المالية الإسلامية، ومدى سعي ماليزيا إلى موافقة التشريعات التي تنظم المالية الإسلامية للأحكام الشرعية.

أولا: الهيئة الاستشارية الشرعية في البنك المركزي بماليزيا:

تأسست الهيئة الاستشارية الشرعية لبنك نيجارا ماليزيا (SAC) في مايو١٩٩٧م، كأعلى سلطة شرعية في التمويل الإسلامي في ماليزيا، متكونة من عشرة أعضاء؛ كلهم من خبراء المالية وفقهاء الشريعة الإسلامية، وتم منح اللجنة السلطة لاعتماد أحكام الشريعة الإسلامية لأغراض نشاطات المصرفية الإسلامية، والتكافل، واستثمارات المالية الإسلامية، وتطوير نشاط الصيرفة الإسلامية، أو أي نشاط استثماري يندرج تحت مسمى الصيرفة والتمويل الإسلامي، وذلك حتى تقوم تلك الأعمال ونشاطات الصيرفة الإسلامية التي يُشرف عليها وينظمها البنك المركزي بماليزيا على مبادئ الشريعة الإسلامية[١].

وباعتبارها الهيئة المرجعية والاستشارية للبنك المركزي بماليزيا بشأن أي قضية تتعلق بالشريعة الإسلامية في مجال الصيرفة الإسلامية؛ فإن (SAC) مسؤولة- أيضًا- عن التحقق من صحة جميع منتجات المصرفية الإسلامية والتكافل الإسلامي؛ لضمان توافقها مع مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية، وفي قانون البنك المركزي الماليزي لعام ٢٠٠٩م تم تعزيز دور ووظائف (SAC)؛ حيث تم منحها مركز الهيئة الرسمية الوحيدة فيما يتعلق بالشؤون الشرعية المتعلقة بالبنوك الإسلامية والتكافل والتمويل الإسلامي، وبذلك يجب أن تسود أحكامها

(١) انظر: الموقع الرسمي للهيئة الاستشارية على النت http://www.sacbnm.org/

على أيّ حكم متناقض من قِبَل أيّ هيئة شرعية أخرى تشكلت في ماليزيا، وعلى المحكمة في حال أي نزاع: أن ترجع إلى الأحكام المقيدة التي تصدرها (SAC) في كل ما تتعلق بالأعمال المالية الإسلامية[١].

ثانيًا: علاقة البنك المركزي مع اللجنة في وضع المعايير الشرعية وتشريعات المعاملات المصرفية:

بعد اعتماد المعايير الشرعية للمالية الإسلامية في القانون الجديد سنة ٢٠١٣م، داوم البنك المركزي الماليزي عمله مع اللجنة الشرعية (SAC)؛ من أجل إعداد وتطوير المعايير التي تسمح بتطوير عمل الصيرفة الإسلامية، وفي إطار موافقة كاملة للأحكام الشرعية في مختلف العقود، ويهدف وضع هذه المعايير الشرعية إلى تعزيز مبادئ الشريعة، مع ضمان حوكمة متسقة وفعالة في تطبيق مختلف العقود الشرعية[٢].

تجتمع اللجنة الشرعية شهريًّا للنظر في المستجدات، والعمل على تطوير المعايير الشرعية التي يعمل بها في مختلف المنتوجات المالية الإسلامية، وكآخر تحديث للعمل مع اللجنة خلال العام، كما هو منشور في التقرير السنوي الذي يبرز مدى الاستقرار المالي ونظام المدفوعات لعام ٢٠١٧م من طرف البنك المركزي، فإنه قد تم خلال هذه السنة الانتهاء من وضع المعايير الخاصة بمعاملات (**الوعد**) و(**الكفالة**)، وبذلك يصل عدد المعايير الشرعية الموضوعة بالتعاون بين الطرفين إلى ١٢ معيارًا[٣].

(١) انظر: القانون الماليزي، عقد رقم ٧٠١، قانون مصرف ماليزيا المركزي سنة ٢٠٠٩م. منشور بالمجلة الرسمية الوطنية، بتاريخ ٩ سبتمبر ٢٠٠٩م.

(٢) انظر: القانون الماليزي، عقد رقم A١٤٤٨، قانون مصرف ماليزيا المركزي تعديل ٢٠١٣م، منشور بالمجلة الرسمية الوطنية، بتاريخ ٢٢ يناير ٢٠١٣م.

(٣) انظر: تقرير الاجتماع الأخير لسنة ٢٠١٧م للهيئة الشرعية بالبنك المركزي الماليزي، الاجتماع رقم ١٨١م، منشور في الموقع الرسمي للهيئة وموقع البنك المركزي الماليزي.

والعمل جاري حاليًا سنة ٢٠١٨م على مسودات معيارين جديدين هما (**الرهن**) و(**بيع الصرف**)، وذلك بهدف وضع اللمسات الأخيرة على المعايير في أواخر سنة ٢٠١٨[(١)]، ويوضح الجدول التالي السمات البارزة لهذه المعايير الأربعة:

العقد الشرعي	الكفالة	الوعد	الرهن	بيع الصرف
تطبيقات العقد	الضمانات، خطابات الائتمان الاحتياطية، وأشكال أخرى من الضمانات	جميع أنواع التمويل ومشتقاته	المرهونات وضمانات التمويل	الودائع بالعملات الأجنبية للتمويل أو الاستثمار، التحويلات المالية ومكتب الصرافة
العناصر الأساسية للمعيار	يضمن التمييز الواضح بين حقوق والتزامات الكفلاء والمستفيدين	يحدد عناصر الوعد الملزمة، ويحدد حقوق ومسؤوليات المرؤوسين والوعود	يحدد الاستخدامات المقبولة للضمانات والرسوم المسموح بها	يوضح نهج التسوية الفورية وسعر الصرف لتبادل العملات

جدول رقم: ٢-٢ المعايير الشرعية الصادرة عن البنك المركزي الماليزي في سنة ٢٠١٧م

المصدر: تقرير البنك المركزي الماليزي حول نظام الاستقرار المالي ونظام المدفوعات لعام ٢٠١٧م

وبالنظر إلى مبادئ ومنتجات التمويل الإسلامي، فإننا نخلص إلى أنها تشمل العناصر الأساسية للتمويل الإسلامي؛ وهي الربح والمخاطرة، والمشاركة في الربح والخسارة، والشفافية، والكشف الكامل، والحكم الرشيد، والابتكار القائم على القيم ومبادئ العدالة. هذه مجتمعة توفر الضوابط والتوازنات الضمنية في النظام المالي الإسلامي.

(١) انظر: تقرير الاجتماع الأول لسنة ٢٠١٨م للهيئة الشرعية بالبنك المركزي الماليزي، الاجتماع رقم ١٨٢م، منشور في الموقع الرسمي للهيئة وموقع البنك المركزي الماليزي.

ثالثًا: نتائج العمل مع اللجنة الشرعية للبنك المركزي في المجال التشريعي:

- بفضل التعاون مع الهيئة الشرعية خَلُص الأمر إلى تحديد المعايير الشرعية، وتعتبر تلك المعايير كمراجع وتشريعات وضوابط لنشاطات الصيرفة الإسلامية، ويؤدي استكمال مجموعة المعايير إلى تقوية التوافق مع الشريعة وضبط نشاط الحوكمة.

- تعزيز ثقة الجمهور في المعاملات المالية الإسلامية، وتشجيع نطاق أوسع من عروض المنتجات لتلبية الاحتياجات المتنوعة للعملاء.

- تشجيع المزيد من الابتكار في عروض منتجات التكافل الإسلامي؛ حيث أجرى البنك مراجعة لإطار عمل التكافل الإسلامي، وذلك من أجل توفير مزيد من الوضوح حول تفعيل العقود الشرعية، وهي الوكالة، والمضاربة، والقروض غير الربوية، والهبة، والتبرع؛ كل ذلك في سياق أعمال التكافل الاستثمارية.

- توفير إرشادات حول ميزات المنتجات المختلفة وفقًا لخصائص العقود؛ على سبيل المثال ستشمل التنقيحات المقترحة للمعايير الجاري عليها العمل ترسيم واضح بين صناديق التكافل المحددة لغرض الادخار والاستثمار؛ لتوضيح كل العقود المطبقة في كل صندوق، كما ستوضح المراجعة التوقعات حول المسؤوليات المحددة لمشغلي التكافل بموجب هذه العقود وكيفية صرفها.

- من المتوقع أن يؤدي زيادة الوضوح المتوخى من التنقيحات إلى تحفيز وتطوير منتجات تلبي بشكل أفضل احتياجات الحماية لمجموعة أوسع من العملاء، كما سيتم تعزيز الضوابط الداخلية لإنشاء صناديق فرعية لضمان استدامتها وحماية مصالح المشاركين في التكافل، ومن المنتظر أن تصدر التنقيحات المقترحة خلال أواخر سنة ٢٠١٨م، كما سبق.

وكخلاصة للمبحث الثاني: لم تَبرز ماليزيا كأحد أهم معاقل التمويل الإسلامي صدفة، وإنما كان ذلك من خلال الجهود المبذولة، وتعاون كل الفاعلين في الصناعة المالية الإسلامية، وعلى رأسها الجانب التشريعي، وعمل البنك المركزي مع الهيئات الاستشارية والباحثين الأكاديميين, وأهم من ذلك الصلاحيات التي أعطيت للهيئة الاستشارية الشرعية كمرجع رئيسي لمتابعة التشريعات الجديدة وتحديد المعايير التي تحكم نشاط المصارف الإسلامية.

المبحث الثالث: أثر الإطار التشريعي على نشاط الصيرفة الإسلامية:

المطلب الأول: الآثار القانونية لاعتماد قانون (IFSA) سنة ٢٠١٣م المعدل والمتمم:

من المهم تسليط الضوء على النتائج القانونية لـ (IFSA) في إطار حوكمة المؤسسات المالية الإسلامية بشكل عام، حيث جاء قانون (IFSA) بمجموعة أوضح وأكثر شمولية من الأحكام السابقة الخاصة بحوكمة الشركات للمؤسسات المالية الدولية؛ حيث منح قانون (IFSA) البنك المركزي الماليزي سلطة واسعة النطاق لإصدار المعايير، والتي تكون ملزمة لكل مدير أو مسؤول أو عضو في اللجنة الشرعية للمؤسسة.

كما سبق معنا، فإن (IFSA ٢٠١٣) كان نتيجة لتوحيد قانون المصارف الإسلامية ١٩٨٣م وقانون التكافل لعام ١٩٨٤م، وصدر القانون الجديد في ٢٢ مارس ٢٠١٣م، وينص على تنظيم وإشراف شامل على المؤسسات المالية الإسلامية وأنظمة الدفع والكيانات ذات الصلة، كما يعطي الرقابة على سوق المال الإسلامي وسوق الصرف الأجنبي الإسلامي؛ لتعزيز الاستقرار المالي والامتثال لأحكام الشريعة الإسلامية.

من أهم النقاط التي يمكن أن نشير إليها في التعديل الأخير لسنة ٢٠١٣م ما يلي[١]:

- أنه جاء بمزيد من الشفافية والمساءلة في تدابير بناء الثقة؛ لتنفيذ الهدف الرئيسي للقانون، وهو الحفاظ على الاستقرار المالي من خلال نهج أكثر تركيزًا على اجتناب المخاطر، وإيجاد نظام متكامل لتنظيم المؤسسات المالية.
- أنه جاء في إطار قانوني شامل ومتوافق مع الشريعة الإسلامية فيما يتعلق بالتنظيم والإشراف، بداية من الترخيص إلى المتابعة والإشراف.

(١) Sheila Ainon Yussof, **the Islamic financial services act, ٢٠١٣ Malaysia's Model Framework for Shariah-compliance and Stability.**

- تعزيز السلوك التجاري ومتطلبات حماية المستهلك، وذلك من أجل تعزيز ثقة المستهلك في الإقبال على الخدمات والمنتجات المالية الإسلامية.

- تعزيز الأحكام الخاصة بالتدخل الفعال والإشراف؛ من خلال فرض عقوبات أعلى على العمل كرادع ذي مصداقية، مثلًا الحق الذي منح للبنك المركزي برفع الدعاوى المدنية في المحاكم ضد المؤسسات المالية، كما يمكنه- أيضًا- إصدار توجيهات الامتثال، وكذا قبول التعهدات القانونية القابلة للتنفيذ قانونيًّا من طرف المؤسسات، حيث تلتزم بها المؤسسات المالية باتخاذ إجراءات محددة للتعامل مع المخاطر.

- من ذلك- أيضًا- تنص المادة ٢٨ (٦) من قانون IFSA على أن الإخفاق في الامتثال للمعايير الصادرة يعد جريمة بموجب القانون، ويحمل عقوبة قصوى بالسجن لمدة ٨ سنوات، أو بغرامة قدرها ٢٥ مليون رينجيت ماليزي أو كليهما، وبعبارة أخرى يُعرض هذا البند مجلس الإدارة أو المدير العام، الضباط وحتى أعضاء اللجنة الشرعية إلى عقوبات شديدة بما في ذلك السجن؛ لذلك يتعين على المؤسسات المالية الدولية أن تكون أكثر يقظة وحَيطة في تحملها عواقب أعمالهم التي قد يؤدي الفشل في التعامل معها أو الخروج عن القانون المؤطر لها إلى السجن أو الغرامة الثقيلة لأفراد المؤسسة.

المطلب الثاني: نتائج اعتماد التشريعات والمعايير:

ونتطرق في هذا المطلب إلى أثر ونتائج اعتماد التشريعات القانونية التي سبق التطرق إليها على المقومات الرئيسية التي تقوم عليها الصيرفة الإسلامية، ومنها:

أ- في مجال الحوكمة الشرعية:

تعد الحوكمة الشرعية من المجالات التي حظيت بعناية خاصة- أيضًا- في مجال التمويل الإسلامي في ماليزيا، وذلك من خلال العديد من الجهود؛ إما من أعلى إلى أسفل، من خلال المبادرات من قبل البنك المركزي الماليزي، أو من أسفل إلى أعلى من قبل الفاعلين في مجال البحث الشرعي المتعلق بالصيرفة الإسلامية محليًّا ودوليًّا، وعلى رأس تلك المؤسسات البحثية: الأكاديمية العالمية للبحوث الشرعية (ISRA)- المركز العالمي للتدريب في المالية

الإسلامية (INCEIF)، ومؤسسات التعليم العالي المختلفة التي كانت لديها الطليعة في تطوير البحث المتعلق بالمسائل الشرعية في المالية الإسلامية.

وسعى البنك المركزي من خلال تفعيل أدوات الحوكمة الشرعية؛ لتحقيق الأهداف التالية(١):

١- تحديد توقعات البنك بشأن الهياكل والعمليات المالية الإسلامية؛ لضمان أن جميع عملياتها وأنشطتها التجارية تتوافق مع الشريعة الإسلامية.

٢- تقديم إرشادات شاملة لمجلس الإدارة وأفراد إدارة المؤسسات المالية الأجنبية في أداء مهامها؛ في كل ما يتعلق بأحكام معاملات الشريعة الإسلامية.

٣- تحديد الوظائف المتعلقة بالمراجعة الشرعية وإدارة المخاطر والبحوث الشرعية.

ب- في مجال البحث والتطوير:

شرع البنك المركزي الماليزي في إنشاء منطقة مخصصة ومتكاملة؛ تعرف باسم: "مركز التعليم المالي"؛ لتعزيز وضمان التعليم والتطوير المستمر على مستوى عالمي. وسيضم هذا المركز التعليمي المجمع الجديد لمركز آسيا للأعمال، ومركز تدريب الصناعة المالية الذي يجري إنشاؤه حاليًا، كما سيتم نقل المركز الدولي للتعليم في التمويل الإسلامي (INCEIF) والأكاديمية الدولية لأبحاث الشريعة إلى هذه المنطقة المتاخمة لمجمع البنك بمنطقة ساسانا كاجانق (Sasana Kajang) بالعاصمة كوالا لامبور، ومن المتوقع أن يكون المحور مركزًا للتعلم والبحث الدوليين اللذين سيشجعان مجموعة مستدامة من المواهب المحلية والدولية لدعم تطوير الصناعة المالية الإسلامية، والتعاون لتطوير المواهب في القطاع المالي ورفع المعايير المهنية، ومن المتوقع أن يستضيف مركز التعليم المالي ٢٠٠ ألف ممارس مالي بحلول عام ٢٠٢٠م(٢).

(١) قانون الحوكمة الشرعية ومؤسسات البحث الشرعي، القانون التنظيمي للمالية الإسلامية لبنك الوطني الماليزي، ج٣، ص ٤٨.

(٢) انظر: الموقع الرسمي لبنك المركزي الماليزي، (حول البنك، البحث والتعليم) ، تاريخ الزيارة ٠٥ يونيو ٢٠١٨م.

ويظهر في الشكل البياني التالي المعاهد التعليمية والمخابر التي تخدم المالية الإسلامية، وتعمل على تحضير الكوادر؛ لتلبية العنصر البشري للمؤسسات المالية الإسلامية، مرتبة حسب الدرجات العلمية التي يتدرج فيها الكادر البشري، حتى يصل إلى مراكز صناعة القرار.

1- التعليم والبحث	2- التدريب والشهادات	3- المعايير والاعتماد	4- تدريب على القيادة
المركز العالمي للتعليم في المالية الإسلامية INCEIF	المركز الأسيوي للمالية AIF	المعهد الأسيوي للمالية AIF	مركز التدريب على الحوكمة والقيادة ICLIF
أكاديمية الدراسات الشرعية في المالية الإسلامية ISRA	المعهد الأسيوي للبنوك ABS	مركز خدمات المالية الإسلامية IFSB	
أليانس للخدمات المالية AFI	معهد المالية الإسلامية والبنوك IBFIM	مركز الاعتماد الأكاديمي في المالية FAA	
البنك العالمي HUB	المعهد الأسيوي لقانون البنوك AICB		
مخبر INNO	مركز الخدمات المالية المحترف FSPB		
	المعهد القانوني للمالية الإسلامية CIIF		
	معهد التأمينات الماليزي MII		

جدول يظهر معاهد التعليم والتكوين والتدريب الأكاديمي؛ لتلبية احتياجات القطاع المالي في مراحل مختلفة

المصدر: معطيات البنك الوطني المركزي الماليزي بالموقع الرسمي

ت– أثر التشريعات الجديدة على صلاحيات الهيئة الاستشارية الشرعية:

الهيئة الشرعية بالبنك المركزي الماليزي– تحوي باحثين شرعيين وأكاديميين مؤهلين، وتعمل على إيجاد مجال عمل للصيرفة الإسلامية أكثر احترافية، وكذا تطوير المواهب في مجال البحث الشرعي وحوكمة المؤسسات، وقد تطرقنا إليها في المباحث السابقة؛ وذكرنا مثالًا على ذلك: اللجنة الشرعية بالبنك المركزي الماليزي، ومدى تعاون البنك معها، حيث إن اجتماع أعضاء اللجنة يكون شهريًّا، مع إصدار تقرير شهري للاجتماع ينشر في الموقع الرسمي للهيئة، وكذا الموقع الرسمي للبنك المركزي الماليزي. وعدد اجتماعات اللجنة الشهرية إلى يومنا هذا يقدر بـ ١٨٢ اجتماعًا شهريًّا؛ تناقش في كل اجتماع قضايا مختلفة حسب الغَرَض أو العَرض.

المطلب الثالث: أثر التشريعات في التحرر من القيود والانفتاح على العالمية:

مع وجود هذه البنية التحتية للصناعة المالية، قامت ماليزيا مؤخرًا بتكثيف وتيرة التحرر وإزالة القيود على النشاط المالي؛ ففي أبريل ٢٠٠٩م أعلنت الحكومة بعض تدابير التحرير، والتي شملت تراخيص جديدة في الأعمال المصرفية الإسلامية والتكافل الإسلامي، **ومن الإجراءات الفعالة التي قامت بها لصالح البنك المركزي الماليزي:**

– تحديد لرأس المال المدفوع للبنوك الأجنبية التي ترغب بالنشاط داخل ماليزيا بـ"واحد مليار دولار أمريكي"، وذلك لتعزيز الروابط العالمية، وكذا الاستفادة من التطورات العالمية في التمويل الإسلامي من جهة أخرى.

– فتح المجال أمام البنوك الإسلامية المحلية التي ترغب في توسيع نطاق عملياتها والاتجاه إلى العالمية، حيث تم جعل العملية أكثر مرونة من خلال عمليات التعاون مع البنوك الخارجية لرفع رأس مالها إلى "١ مليار دولار أمريكي"، بحد أعلى للأسهم الأجنبية يصل إلى ٧٠٪.[(١)]

(١) المرجع نفسه.

– أخذ البنك المركزي في الاعتبار أهمية تعزيز البنية التحتية لدعم تطوير الصناعة المالية الإسلامية، ومعالجة القدرة المؤسساتية على الصعيدين الوطني والدولي، حيث حدد البنك ثمانية لبنات[1]، والتي تعتبر الأسس الرئيسية لتطوير نشاط الصناعة المالية الإسلامية، وهي كما يلي:

١. ضمان التنفيذ الفعال للمعايير الاحترازية.
٢. تطوير البنية التحتية لإدارة السيولة النظامية.
٣. إنشاء شبكات أمان مالي قوية.
٤. وضع إطار فعال لإدارة الأزمات وحلها.
٥. تعزيز معايير المحاسبة والمراجعة والإفصاح.
٦. وجود مراقبة احترازية شاملة فعالة.
٧. وجود مؤسسات وعمليات ائتمان ذات مصداقية.
٨. تعزيز التعاون والتنسيق الدولي الوثيق فيما بين البلدان.

مما سبق معنا يظهر لنا أن الجوانب القانونية في التمويل الإسلامي تمثل "جسرًا" مهمًّا بين مبادئ الشريعة الإسلامية، وممارسة التمويل الإسلامي، بما في ذلك بناء القدرات وتنمية المواهب؛ لدعم الجهود المبذولة على المستوى الوطني لضمان الاستقرار المالي.

فتطبيق مبادئ الشريعة يتم في ضوء الحكم بالقوانين والأنظمة في كل معاملة مالية إسلامية، من خلال المشورة القانونية التي كان أساس إنشائها الهيئات المؤهلة لتفسير الأحكام الشرعية، وجعلها مناسبة للعمل في بيئة الصناعة المالية الحديثة، فالتوثيق القانوني للمعاملات المالية، والتعامل مع النزاعات من خلال هذه النصوص التشريعية– جعل العملية أكثر مرونة

(١) زيتي، أختر عزيز، **تغيرات النظام المالي العالمي ودور النظام المالي الإسلامي**، الخطاب الافتتاحي لرئيس المنتدى الاقتصادي الإسلامي العالمي السادس، كوالا لامبور، ٢٠ مايو ٢٠١٠.

وانسيابية[١].

كل هذه المعطيات مكَّنت ماليزيا من امتلاك أساس قوي، وخُطط منظمة لمزيد من تطوير القطاع المالي الإسلامي. وبالفعل يعتبر التنظيم القوي والفعال، والإشراف على المؤسسات المالية الإسلامية– هو مفتاح الحفاظ على الاستقرار المالي، وضمان السير الحسن نحو مزيد من التطور في الصناعة المالية الإسلامية[٢].

(١) زيتي، أختر عزيز، **"القضايا القانونية في صناعة الخدمات المالية الإسلامية"**، خطاب محافظ البنك المركزي في ندوة IFSBالرابعة حول القضايا القانونية في صناعة الخدمات المالية الإسلامية، كوالا لامبور، ٢٨ سبتمبر٢٠٠٩م.

(٢) زيتي، أختر عزيز، **خطاب محافظ البنك المركزي في منتدى التمويل الإسلامي الماليزي– البريطاني**، كوالا لامبور، ٨ يوليو ٢٠٠٩.

الخاتمة

من خلال هذه الدراسة التي بين أيدينا- والتي تطرقنا فيها إلى الجانب التشريعي لصناعة الصيرفة الإسلامية في ماليزيا، وأثرها على تطور نشاط البنوك الإسلامية والفاعلين في هذا المجال- **توصل الباحث إلى جملة من النتائج أهمها:**

- إن أحد أهم أسباب نجاح التجربة الماليزية هي الإرادة السياسية، واهتمام الحكومة الماليزية بشكل خاص بدعم النظام المصرفي الإسلامي من خلال عدة وسائل وآليات، والتزايد الإيجابي في نسبة الودائع والأصول المالية الإسلامية في البنوك الإسلامية الماليزية- ما يعكس النجاح الذي تحققه هذه الصناعة في جذب الزبائن.

- يعتبر الإطار التشريعي أحد أهم عوامل تطور الصناعة المالية الإسلامية، وتحررها من قيود قوانين المالية التقليدية؛ ذلك لما في القوانين التي تحكم الصناعة المالية التقليدية من مواد تخالف أحكام الشريعة الإسلامية التي يجب أن تقوم عليها الصناعة المالية الإسلامية.

- غياب تقنين خاص بالبنوك التي تتعامل بالأحكام الشرعية الإسلامية- خاصة على مستوى البنك المركزي- يُعَرِّض المصارف الإسلامية لمخاطر الوقوع في المحرم الشرعي التي تتعامل بها البنوك التقليدية في السوق النقدية الوطنية التي يؤطرها البنك المركزي.

- يعتبر التكافل من أهم المنتجات التي حققت نجاحًا باهرًا، والتزايد الحاصل في نشاط التكافل الإسلامي يعكس التركيز على تطوير القطاع، وذلك من أجل ترسيخ الثقة في المنتجات والخدمات الاستثمارية.

- تعد الحوكمة الشرعية من المجالات التي حظيت بعناية خاصة في مجال التمويل الإسلامي في ماليزيا، وذلك من خلال العديد من الجهود؛ إمَّا من أعلى إلى أسفل من قِبَل البنك المركزي الماليزي. أو من أسفل إلى أعلى من قِبَل الفاعلين في مجال البحث الشرعي المتعلق بالصيرفة الإسلامية محليًّا ودوليًّا.

- يسعى البنك المركزي الماليزي بتعاونه مع اللجنة الشرعية إلى إيجاد مجال عمل للصيرفة الإسلامية أكثر احترافية.

- من الأسباب التي ساهمت في التطور السريع في مجال الصيرفة الإسلامية في ماليزيا: الاعتناء بتطوير المواهب والموارد البشرية في مجال التشريع وحوكمة المؤسسات، والاعتناء بالمؤسسات البحثية والأكاديمية ومؤسسات التعليم العالي المختلفة التي كانت لديها الطليعة في تطوير البحث المتعلق بالمسائل الشرعية في المالية الإسلامية.

- الجوانب القانونية والتشريعية في التمويل الإسلامي تمثل "جسرًا" مهمًّا بين مبادئ الشريعة الإسلامية، وممارسة أنشطة التمويل الإسلامي.

توصيات:

يوصي الباحث في نهاية هذه الدراسة بما يلي:

- لتتمكن أيّ دولة من بلوغ هدفها في الريادة في مجال التمويل الإسلامي، وخلق سوق فعلية للصيرفة الإسلامية- فلا بد لها من إيجاد بيئة مواتية في إطار قانوني وتنظيمي تحدده أدوات وسياسات واضحة المعالم.

- لا بد من التشريعات التي تحكم الصيرفة الإسلامية أن تكون على مراحل؛ من التأسيس إلى التطوير لمسايرة الواقع المالي للبلد، ومسايرة التطورات الحاصلة في المالية الإسلامية عالميًّا، ثم الترسيخ وإنشاء التشريعات الخاصة بالبلد في حدِّ ذاته، ثم الوصول إلى مرحلة الترسيخ، والتي تسمح بالبناء المؤسساتي وتسريع حيوية السوق الاتجاه إلى العالمية.

- لا بد من منح اللجان الاستشارية الشرعية الحرية الكاملة في إصدار قراراتها فيما يتعلق بالشؤون الشرعية المتعلقة بالبنوك الإسلامية والتمويل الإسلامي، ويجب أن تسود أحكامها على أيّ حكم متناقض من قبل أي هيئة أخرى.

- لا بد من منح حرية البحث للجان الشرعية من أجل إعداد وتطوير المعايير الشرعية التي تسمح بتطوير عمل الصيرفة الإسلامية، في إطار موافقة كاملة للأحكام الشريعة في مختلف العقود، ومنه ضمان حوكمة متسقة وفعالة.

- لتحقيق الشفافية أمام الفاعلين في الصيرفة الإسلامية والزبائن- لابد من نشر التقارير التي تصدر عن كل اجتماع للبنك واللجان الشرعية؛ سنويًّا كان أو شهريًّا، والذي

يُبرز مدى الاستقرار المالي ونظام المدفوعات، وذلك من أجل تعزيز الثقة في المعاملات المالية الإسلامية.

- يجب تعزيز الأحكام الخاصة بالتدخل الفعال والإشراف كرادع ذي مصداقية، وكذا إصدار توجيهات الامتثال وقبول التعهدات القابلة للتنفيذ قانونيًّا من طرف المؤسسات، حيث تلتزم بها المؤسسات المالية لاتخاذ إجراءات محددة للتعامل مع المخاطر.

- لا بد من تشجيع البحث في مجال الصيرفة الإسلامية؛ إما من أعلى إلى أسفل، وذلك من خلال المبادرات من قبل البنك المركزي، أو من أسفل إلى أعلى من قبل الفاعلين في مجال البحث الشرعي المتعلق بالصيرفة الإسلامية محليًّا ودوليًّا.

المصادر والمراجع

أبو شعلة، مُحَمَّد علي، (٢٠١٠)، **الأزمات المالية العالمية وأثرها في التوجهات الغربية نحو الصيرفة الإسلامية**، المؤتمر العالمي "الأزمة المالية والاقتصادية المعاصرة من منظور اقتصادي إسلامي"، عمان.

- التقارير السنوية للبنك المركزي الماليزي، الموقع الرسمي للبنك: http://www.bnm.gov.my
- خلف، فليح حسن، (٢٠٠٦) **البنوك الإسلامية**، (د. ط)، عمان: عالم الكتاب الحديث.
- رزيف، عبد القادر مُحَمَّد، (٢٠٠٩)، **التمويل الإسلامي في ماليزيا**– التطور والتطوير الحالي، خطاب نائب محافظ البنك الوطني بماليزيا في جامعة البحرين، المنامة.
- زيتي أختر، عزيز، (٢٠١٠)، **تغيرات النظام المالي العالمي ودور النظام المالي الإسلامي**، الخطاب الافتتاحي لرئيس المنتدى الاقتصادي الإسلامي العالمي السادس، كوالا لامبور.
- زيتي، أختر عزيز، (٢٠٠٩)، **القضايا القانونية في صناعة الخدمات المالية الإسلامية**، خطاب محافظ البنك المركزي، ندوة (IFSB) الرابعة حول القضايا القانونية في صناعة الخدمات المالية الإسلامية، كوالا لامبور
- زيتي، أختر عزيز، (٢٠١٠)، **خطاب محافظ البنك المركزي الترحيبي**، منتدى التمويل الإسلامي العالمي، كوالا لامبور.
- زيتي، أختر عزيز، (٢٠٠٩)، **خطاب محافظ البنك المركزي**، منتدى التمويل الإسلامي الماليزي– البريطاني، كوالا لامبور.
- **قانون الحوكمة الشرعية ومؤسسات البحث الشرعي**، القانون التنظيمي للمالية الإسلامية لبنك الوطني الماليزي.
- **قانون المالية الماليزي** ٢٧٦، البنوك الإسلامية، قانون ١٩٨٣م قبل التعديل.
- **القانون الماليزي**، عقد رقم ٧٠١، قانون مصرف ماليزيا المركزي سنة ٢٠٠٩م، منشور بالمجلة الرسمية الوطنية بتاريخ ٩ سبتمبر ٢٠٠٩م.
- **القانون الماليزي**، عقد رقم A١٤٤٨، **قانون مصرف ماليزيا المركزي** تعديل ٢٠١٣م، منشور بالمجلة الرسمية الوطنية بتاريخ ٢٢ يناير ٢٠١٣م.

- **المعايير الشرعية، (٢٠١٠)، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI)**، البحرين.

- **المصادر باللغة الإنجليزية:**

- Ismah, Osma, (٢٠٠٩) Customers satisfaction in Malaysian Islamic bank, International journal for economics and finance, Malaysia.
- International business publications**,** (٢٠١٥) Malaysia n Banking and financial market hand book**,** strategic information and regulation. Washington. DC, USA.
- Mohamad, Syafiq Borhannuddin, (٢٠١٥), ungku aziz's perspective on 'development, Turkish Journal of Islamic Economics. Istanbul.
- Mohd Johan Lee and Umar A Oseni, (٢٠١٥) IFSA ٢٠١٣: Commentaries on Islamic Banking and Finance, Malaysian Current Law Journal. Malaysia.
- Rika, Nakagawa, (٢٠٠٩) The evolution of Islamic finance in Southeast Asia: The case of Malaysia, The Jo urnal of Applied Business Research, USA, The Clute Institute.
- Sheila Ainon Yussof, (٢٠١٤), The Islamic financial services act, ٢٠١٣ Malaysia's Model Framework for Shariah-compliance and Stability**,** Islam and civilizational renewal. Malaysia.

- **المواقع الرسمية للمؤسسات البنكية والمصرفية:**

- http://aibim.com/ver٢/
- http://www.bankislam.com.my/
- http://www.bankislam.com.my//
- http://www.bnm.gov.my/
- http://www.iilm.com/about-us/
- http://www.sacbnm.org/
- http://www.zawya.com/islamic-finance-development-indicator/
- https://www.ifsb.org/background.php
- https://www.muamalat.com.my/
- https://www.tabunghaji.gov.my/
- https://www.takaful-malaysia.com.my/